

المحاضرة السابعة

أزمة الكساد الكبير (1929-1933)

تعد أزمة الكساد الكبير أعنف أزمة في القرن العشرين وأقواها أثراً، مست جميع بلدان العالم حيث لم ينج من آثارها أي بلد، بدأت شرارتها الأولى في الولايات المتحدة الأمريكية ثم انتقلت بقوة إلى بلدان أوروبا الغربية واليابان، وحتى البلدان النامية التي كانت في ذلك الوقت عبارة عن مستعمرات وشبه مستعمرات ترتبط بالبلدان الاستعمارية بروابط في المجالات التجارية والنقدية. وقبل التطرق إلى أسباب هذه الأزمة واثارها وكيف تم الخروج منها لابد من تحديد بعض المصطلحات المهمة في هذه الدراسة.

تحديد المصطلحات:

الأزمة في اللغة هي الضيق والشدة. وتنحدر كلمة "الأزمة" "crise" في اللغة الفرنسية من من الكلمة اليونانية "κρίση"، وتكتب عادة "krisi". و كلمة الأزمة في الفكر اليوناني تدل على معنيين:

الأول: لحظة أو فترة حاسمة يقع فيها تغيير ما.

الثاني: القرارات والاختيارات من أجل التغلب على المصاعب.

أما اصطلاحاً : عرفت على أنها: "عبارة عن كل الأحداث والظروف والتغيرات التي تحدث فجأة وتصاحبها تهديدات معينة للأوضاع الجارية المستقرة، مع عدم وجود وقت كاف للتعامل مع الأوضاع والظروف الجديدة المنافية للوضع المستقر". ويتضح أن هذا المفهوم يتضمن ثلاثة عناصر أساسية، وهي: عنصر المفاجأة؛ عنصر ضيق الوقت؛ عنصر التهديد؛

أما تعريف الأزمة من منظور اقتصادي فيكون بتوضيح مفهوم الأزمة المالية وأنواعها، ومفهوم الأزمة الاقتصادية

وفقاً لما يلي:

مفهوم الأزمة المالية: يمكن تعريف الأزمة المالية على أنها عبارة عن اضطرابات حادة ومفاجئة تصيب الكيانات المالية: أسواق المال، أو العقارات، أو مؤسسة مالية أو عملة دولة - منفردة أو مجتمعة - تؤدي إلى فشل عدد كبير من المؤسسات المالية وغير المالية وتؤثر على مجمل المتغيرات المالية وتحدد باختيار النظام المالي بأكمله. من خلال هذا التعريف يمكن تحديد أربع أنواع للأزمات المالية: أزمة الاسواق المالية (ظاهرة الفقاعة)، أزمة عملة، أزمة مصرفية، أزمة مديونية.

الأزمة الاقتصادية: يفرق الاقتصاديون بين الاقتصاد المالي والاقتصاد الحقيقي فالاقتصاد الحقيقي يشمل قطاع السلع والخدمات، سواء من حيث الإنتاج أو الاستهلاك أو التبادل التجاري الدولي أما الاقتصاد المالي فهو يشمل البنوك وشركات التأمين والصناديق الاستثمارية والاستثمار في الأوراق المالية كالأسهم والسندات والمشتقات كما يشمل أسواق النقد. لذلك هناك فرق بين الأزمة المالية التي تصيب الكيانات المالية وبين الأزمة الاقتصادية التي تصيب الاقتصاد الحقيقي. وهناك تعاريف عديدة للأزمة الاقتصادية من أهمها:

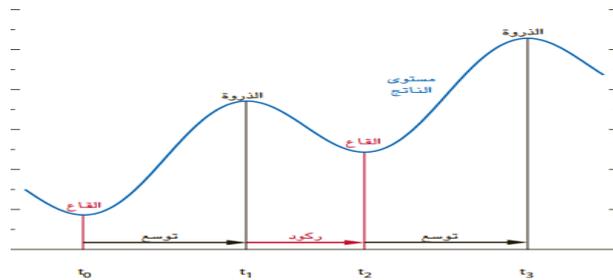
- إن الأزمة الاقتصادية هي "عبارة عن تراجع كبير في النشاط الاقتصادي يستمر أكثر من ربعي سنة متوالين ويظهر

على شكل تراجع كبير في إجمالي الناتج المحلي الحقيقي، وفي الاستثمار والإنتاج الصناعي، والمبيعات، والواردات

والتوظيف، وكذا الاستهلاك". وغالبا ما يستخدم المحللون الاقتصاديون مصطلح **الركود** للدلالة على هذا التراجع. ويعتبرونه **كسادا** إذا زاد فيه التراجع في الناتج المحلي الإجمالي على 10 بالمائة.

الدورة الاقتصادية: يخضع الاقتصاد الرأسمالي لقانون التطور الدوري فتطوره ونموه لم يكن بشكل خط مستقيم بل في شكل حركة شبيهة بالتموجات يطلق عليها اسم الدورة الاقتصادية التي تعد من أهم سماته **ويمكن تعريفها بأنها:** " تلك التذبذبات أو التقلبات التي تؤثر على مجمل النشاط الاقتصادي للدول، تتكون من مرحلة التوسع التي تحدث تقريبا في جميع القطاعات الاقتصادية، يليها انكماش فركود ثم تعود مرة ثانية إلى التوسع في الدورة المقبلة" **مراحل الدورة الاقتصادية:** تتألف الدورة الاقتصادية من مرحلتين رئيسيتين: مرحلة الركود أو مرحلة الأزمة الاقتصادية (من الذروة إلى القاع)، ومرحلة التوسع (من القاع إلى الذروة). كما يوضحه الشكل التالي:

الشكل رقم (01): مراحل الدورة الاقتصادية



المصدر: (تيرونييس، أبريل 2009، صفحة 104)

مرحلة التوسع التي تسبق مرحلة الركود غالبا ما تتسم بازدهار أسواق السلع والعمل، وارتفاع في أسعار المساكن، ارتفاع معدل نمو الائتمان يكون مصحوبا بمعدلات استهلاك أعلى كنسبة من إجمالي الناتج المحلي، وترتفع نسبة المشاركة في سوق العمل، ويرتفع معدل نمو الأجور، وينخفض معدل البطالة، وتحدث زيادات كبيرة في أسعار الأسهم والأصول المالية. أما **مرحلة الركود** فينخفض الناتج المحلي الإجمالي ويتراجع الاستثمار والإنتاج الصناعي، والمبيعات، والواردات والتوظيف، وكذا الاستهلاك. غير أن هناك بعض فترات الركود التي تتسم بالحدة حيث يتجاوز انخفاض الناتج المحلي الإجمالي بين الذروة والقاع نسبة 10 بالمائة وتعرف هذه الفترات بالكساد.

مما سبق يمكن القول ان هناك فرق بين الأزمة المالية والأزمة الاقتصادية، فالأولى تصيب القطاع المالي، وقد تأخذ شكل أزمة عملة، أو أزمة مصرفية، أو أزمة أسواق مالية، أو أزمة مديونية، أما الأزمة الاقتصادية فتصيب جوانب الاقتصاد الحقيقي، وتأخذ شكل تراجع كبير في إجمالي الناتج المحلي، وفي الاستثمار والإنتاج الصناعي، والمبيعات، والتوظيف، وحتى في الاستهلاك، وغالبا ما يعبر عنها بالركود، وإذا كان الركود حادا وخطيرا، يطلق على هذه الأزمة "الكساد" أو "أزمة كساد". كما أن هناك فرق بين الدورة الاقتصادية والأزمة الاقتصادية، فالأزمة تعني الاضطراب في حين الدورة تعني التعاقب والتواتر بين مراحل معينة، و الأزمة الاقتصادية (الركود) تعتبر مرحلة من مراحل الدورة الاقتصادية.

أولاً: ظروف ما قبل أزمة الكساد الكبير (1929-1933)، في فترة الحرب العالمية الأولى فتح المجال أمام الصناعة الأمريكية لغزو الأسواق العالمية بعد تراجع القوة الاقتصادية لأوروبا التي كانت منشغلة بأمور الحرب، فعرف الاقتصاد الأمريكي فترة من الازدهار والرخاء، وفي السنوات التي أعقبت الحرب العالمية الأولى كان الدمار الذي أصاب الصناعة الأوروبية وخراب الزراعة فيها، والنقص الشديد الذي حدث في السلع والخدمات وضرورات التعمير، كل ذلك أوجد طلباً واسعاً على المنتجات الغذائية والصناعية وعلى الكثير من المنتجات الأخرى المعمرة وغير المعمرة الأمريكية فزادت صادراتها السلعية والرأسمالية إلى بلدان أوروبا، ومن هنا زادت معدلات النمو والتوظيف والاستثمار والإنتاج الصناعي وارتفعت معدلات الربح إلى مستويات عليا ووصل معدل البطالة إلى أدنى مستوياته إذ لم يتجاوز 0.9% خلال السنوات التي أعقبت الحرب العالمية الأولى وحتى عام 1929، كما ساد نوع من الاستقرار النقدي والمالي فاستفاد المواطنون من سياسات الإقراض الميسرة التي جاءت نتيجة للإصلاحات النقدية والمالية، واستخدموا هذه القروض لشراء المواد الاستهلاكية. كما أن الحكومة الأمريكية لم تكتف بتيسير القروض الداخلية بل شجعت أيضاً القروض الخارجية لتحقيق هدف استراتيجي هو ربط اقتصاديات البلدان الأوروبية برأس المال الأمريكي بغرض السيطرة، واستمر الازدهار في عشرينيات القرن العشرين وشهدت فيه الولايات المتحدة الأمريكية ثراءً غير مسبوق إذ غمرت الأموال المصارف والشركات الأمريكية الكبرى فأعيد توظيف جانب كبير من هذه الأموال في سوق الأسهم مما جلب مزيداً من الانتعاش والازدهار الاقتصادي.

ونتيجة للأوضاع المذكورة انصبت المضاربة* على سوق الأوراق المالية وارتفعت أسعار أسهم الشركات ارتفاعاً مبالغاً فيه، وأصبحت البنوك تضارب بأموال زبائنها، واستمرت الحكومة في توفير القروض السهلة وفي تقديم القروض الأجنبية بقصد ربط المزيد من الاقتصاديات الأوروبية.

وابتداءً من عام 1925 تقلص الطلب على المنتجات الأمريكية من قبل الدول الأوروبية التي تمكنت من العودة إلى الإنتاج الصناعي والزراعي العالميين، وبسبب وصول الطاقة الانتاجية الأمريكية إلى حدها الأقصى وعدم وجود منافذ بديلة لتصريف المنتجات بدأت **تكدس** هذه المنتجات في المخازن داخل الولايات المتحدة الأمريكية ومن ثم انخفاض الأسعار و تراجع الأرباح بشكل كبير في قطاعي الإنتاج الصناعي والزراعي في الو.م.أ؛ ولكن هذه الأوضاع لم تنعكس على سوق الأوراق المالية، حيث استمرت المضاربة في السوق وارتفعت أسعار أسهم الشركات[†] ارتفاعاً مبالغاً فيه.

وفي منتصف 1928 تم تشديد السياسة النقدية عن طريق قيام الاحتياطي الفدرالي الأمريكي رفع أسعار الفائدة بغية القضاء على المضاربات في سوق الأوراق المالية، وقد أثر ذلك سلبياً على الثقة باستقرار النظام النقدي الأمريكي، وعلى الاستهلاك والاستثمار. وأقبل العديد من المستثمرين على بيع أسهمهم لسداد ديونهم (ارتفاع أسعار الفائدة زاد من عبء الديون). واستشعر المضاربون الذين شهدوا ارتفاع أسعار الأسهم الكارثة الوشيكة فقرروا بيع أسهمهم، وازداد

* المضاربة هي شراء أصل من الأصول المالية مثل الأسهم والسندات أو من الأصول المادية مثل السلع الأولية كالحديد أو المواد الغذائية مثل الحبوب والعقارات على أمل أن يصبح سعرها أعلى في موعد لاحق لبيعها لتحقيق ربح سريع. (أي شراء أصل معين عند توقع بان سعره سيرتفع في المستقبل. وبالطبع إذا تحققت توقعات المستثمر (المضارب) سوف يحقق أرباحاً أما إذا تحرك السعر ضد اتجاه توقعاته فسوف يخسر)
[†] حتى تلك الشركات التي لا تحقق أرباحاً وبعضها يسجل خسائر ارتفعت أسعار أسهمها في البورصة.

التهافت على البيع، وفي أكتوبر 1929[‡] انهارت سوق الأوراق المالية (Wall Street) بنيويورك بعد أن أصبح العرض أعلى من الطلب واتجهت أسعار الأسهم نحو القاع الأمر الذي جعل الأسهم بلا قيمة، وبدأت سلسلة من الانهيارات المصرفية (اعلان العديد من البنوك افلاسها) بسبب الديون العميقة التي تراكمت من كثرة القروض غير القابلة للسداد بسبب انهيار البورصة، ما أدى إلى انتشار الخوف والذعر بين المواطنين الأمريكيين وتشكل طوابير من المودعين أمام البنوك يطالبون بودائعهم وانتشرت العدوى من ولاية إلى أخرى، حتى عمّت كل الولايات المتحدة الأمريكية، ثم كندا وأمريكا الجنوبية وهذا خلال الفترة (1929-1930). ونظرا لارتباط أوروبا بالرأس المال الأمريكي فقد مست الأزمة أوروبا ففي سنة 1931 انتقلت الأزمة إلى كل من النمسا وألمانيا، وفرنسا، وانجلترا بسبب قيام الولايات المتحدة الأمريكية سحب أموالها المستثمرة فيها، كما مست الأزمة اليابان وأستراليا وأجزاء من إفريقيا الشرقية. وفي عام 1932 انتقلت الأزمة إلى باقي أوروبا كما عمت البلدان الإفريقية الشمالية والغربية.

ثانيا: أسباب أزمة الكساد الكبير 1929. يرجع انهيار بورصة (Wall Street) كما يراه البعض إلى عدة أسباب أهمها:

- 1- الارتفاع المستمر في أسعار الأسهم قبل الأزمة بشكل زائد عن الطبيعي، وهذا بسبب: التصريحات المتفائلة الصادرة عن مثل المدير العام لشركة (General Motors) سنة 1928، أو عن رجال السياسة أمثال الرئيس الأمريكي آنذاك، أو عن اقتصاديين مثل (Irving Fisher)* الذي أكد في خريف 1929 "أن أسعار الأسهم بلغت سقفا عاليا مستمرا"؛ وفترة الادخار وسهولة الاقتراض لشراء الأسهم؛
- 2- المضاربة الوهمية، حيث ارتفعت أسعار الأسهم نتيجة الآمال، وليس لأن توزيعات الأرباح في ارتفاع؛
- 3- تجاهل السوق ما نشر بخصوص مؤشرات الإنتاج الصناعي المتواضعة بسبب تقلص الطلب على المنتجات الأمريكية من قبل الدول الأوروبية، مما أدى إلى تكديس المنتجات الأمريكية في مخازنها داخل الولايات المتحدة الأمريكية ومن ثم انخفاض أسعارها بشكل كبير في عام 1929؛
- 4- اتجاه أسعار الأسهم نحو الانخفاض في سبتمبر 1929، والتصريحات المتشائمة للإحصائي (Babson)** ورجال الأخبار في (The Times) التي وجدت صدق لدى المضاربين المنتبهين لأن يبيعوا عند أول بادرة للهبوط كي يستعيدوا أموالهم؛
- 5- زيادة العرض وحدوث المزيد من التدهور في الأسعار نتيجة: الممارسات غير الأخلاقية التي انطوت على الغش والخداع والتضليل من قبل فئة من المتعاملين في الأسواق المالية وأسهمت بدور فعال في تعميق الأزمة؛ البيع على

[‡] كان الانهيار الأول في الخميس 24 أكتوبر وبعد خمسة أيام حدث الانهيار الأكبر في الثلاثاء 29 أكتوبر عرف باليوم الأسود.

*Irving Fisher (1867-1947): اقتصادي أمريكي ينتمي للمدرسة الكلاسيكية، له عدة إسهامات في مجال الإحصاء أهمها مؤشره للأسعار الذي يحمل اسمه.

**Babson Roger W. (1875-1967): رجل أعمال و اقتصادي أمريكي، ألف أكثر من 40 كتابا حول المشاكل الاقتصادية، ومئات من مقالات الجلات، وقدم العديد من المحاضرات في مجال الأعمال التجارية والاتجاهات المالية.

المكشوف* فمع بداية انخفاض الأسعار سارع المضاربون والمستثمرون الذين يرغبون في التغطية إلى بيع المزيد من الأسهم على المكشوف مما أسهم في المزيد من تدهور الأسعار؛

ثالثاً: نتائج أزمة الكساد الكبير 1929. لقد خلفت هذه الأزمة العديد من الآثار يمكن ذكر أهمها في:

1- بلغ حجم خسائر سوق (Wall Street) 90 بالمائة من قيمته بين عامي 1929 و 1932 ولم يتعافى السوق إلا بعد 25 عاماً، بسبب عدم ثقة المواطنين الأمريكيين بأسواق الأوراق المالية.

2- تهاوي الأسعار في البورصة أدى إلى موجة من عدم الثقة والخوف من احتمالات المستقبل، وقد تحولت هذه الموجة إلى ذعر مالي فاندفع الأفراد والأجانب إلى سحب ودائعهم من البنوك والمطالبة بصرف البنكوت بالذهب وهذا ما عرض البنوك لحالة عجز حقيقي عن الدفع فتعرضت بذلك للإفلاس، وقد وصل عدد البنوك التي أغلقت أبوابها عام 1930 في الولايات المتحدة الأمريكية 1325 بنكا، ثم ارتفع هذا الرقم إلى 2294 بنكا في عام 1931، وخلال فترة الكساد من 1929 إلى 1933 فشلت نصف البنوك في الولايات المتحدة الأمريكية ونتيجة لذلك فقد المودعون 140 مليار دولار.

3- انتشار الانهيار على مستوى البورصات الدولية بسبب سحب الولايات المتحدة الأمريكية لرؤوس أموالها المستثمرة في البورصات الأوروبية، وعقب ذلك انفجر الذعر في أوروبا فكان السحب شديداً في ألمانيا، فضلاً عن دفع تعويضات الحرب فأصبح النظام المصرفي في حالة انهيار حقيقي بعد استنزاف الذهب، وفي يوم 13 جويلية 1931 أعلن البنك الوطني بدارمشتات الألمانية إغلاق أبوابه واضطرت الحكومة الألمانية إلى إغلاق البنوك لمدة يومين. ثم توالى حركات الانهيار في فرنسا، النمسا، السويد، الدنمارك والنرويج، وبوليفيا، واليابان.... إلخ.

4- حدوث تقلبات حادة في أسعار صرف العملات، نتج عنها انهيار النظام الذهبي في معظم البلدان. حيث خرجت بريطانيا من قاعدة الذهب في سبتمبر 1931، وقامت بتعويم الجنيه الإسترليني، فهبطت قيمته بحوالي 30 بالمائة. وحاولت كل من فرنسا وهولندا وبلجيكا وسويسرا وإيطاليا وبولندا الحفاظ على العلاقة القائمة بين الذهب وقيم عملاتها وبحرية التحويل، ولكن لوحظ أن عملات هذه البلدان أصبحت مقدرة بأكثر من قيمتها الفعلية مما نتج عنه فقدان تنافسية صادراتها وصعوبات في موازنتها العامة، لهذا اضطرت هي الأخرى التخلي عن قاعدة الذهب وتخفيض قيمة عملاتها. أما الولايات المتحدة الأمريكية فقد توقع الكثيرون أن تخرج هي أيضاً عن قاعدة الذهب، فهرع الأفراد إلى سحب أرصدهم من البنوك واستبدالها بالذهب، وظل الذهب يخرج منها بشكل مستمر إلى أن اضطرت الحكومة الأمريكية للخروج من قاعدة الذهب في مارس 1933

5- إن تلك الانهيارات المالية والنقدية التي عرفها العالم الرأسمالي كان لها تأثير كبير على الاقتصاد الحقيقي وفيما يلي استعراض أهم الخسائر التي نتجت عن هذه الأزمة:

* البيع على المكشوف: الأصل في المعاملات أن تشتري الأوراق المالية أولاً ثم تباع فيما بعد، عندما ترتفع قيمتها السوقية لتحقيق بعض الأرباح، غير أن هناك نمط آخر من المعاملات، وفيه تباع الأوراق المالية أولاً ثم تشتري فيما بعد عندما تنخفض قيمتها السوقية عن القيمة التي سبق أن بيع بها. وهي أحد صور البيع على المكشوف، حيث يبيع المستثمر (المضارب) أوراقاً مالية لا يملكها وعند التسليم يقوم بشرائها من السوق ويعطيها للمشتري، أو يقوم باقتراضها من آخر (ممسار مقابل فائدة) ويسلمها للمشتري، وعندما تنخفض الأسعار يشتري المضارب أوراقاً مماثلة من السوق المالي ويعيدها للممسار ويكون قد استفاد من فرق السعرين.

- انخفض حجم الإنتاج في البلدان الرأسمالية بنسب تتراوح بين 45 و60 بالمائة. بالنسبة للولايات المتحدة الأمريكية، انكمش الاقتصاد بنسبة 50 بالمائة خلال سنوات الكساد، وقد بلغ الناتج المحلي الإجمالي في سنة 1929 حوالي 105 مليار دولار، وفي عام 1930 تقلص الناتج المحلي الإجمالي بنسبة 8,5 بالمائة، و 6,5 بالمائة في عام 1931 و12 بالمائة في عام 1932. وبحلول عام 1933 لم تنتج الولايات المتحدة الأمريكية سوى 57 مليار دولار أي نصف ما أنتجته في عام 1929.

- هبوط شديد في الأسعار فيفي الولايات المتحدة الأمريكية انخفضت الأسعار بنسبة 30 بالمائة بين عامي 1930 و1932، أما في بريطانيا فقد بلغ التراجع في الأسعار خلال الفترة (1929-1931) نسبة 27 بالمائة، وقد كان لهذا الانكماش انعكاس مباشر على الأرباح وتراكم رؤوس الأموال، ففي بريطانيا على سبيل المثال تراجعت الأرباح من 120 مليون جنيه إسترليني عام 1929 إلى 75 مليون جنيه إسترليني عام 1932.

- حدوث بطالة على نطاق واسع، حيث بلغت نسبة البطالة 25 بالمائة في كل من الولايات المتحدة الأمريكية وبريطانيا، و40 بالمائة في ألمانيا.

- انكماش التجارة العالمية بنسبة 65 بالمائة خلال سنوات الكساد، ويرجع ذلك إلى لجوء البلدان الرأسمالية وعلى رأسها الولايات المتحدة الأمريكية إلى إقامة حواجز جمركية لحماية صناعاتها المحلية، وبدأت الحرب التجارية العالمية حيث قامت باقي البلدان بالرد على الولايات المتحدة الأمريكية برفعها هي الأخرى للتعريفات الجمركية.

6- وضعت أزمة الكساد الكبير 1929 الفكر الكلاسيكي في محنة شديدة فقد أدت إلى انهيار الفروض الأساسية لهذا الفكر، أولها التوازن التلقائي للسوق واليد الخفية، كما انتقصت بشكل واضح مقولة الحرية الاقتصادية "دعه يعمل دعه يمر"، وأدت إلى ظهور فكر جديد (الفكر الكينزي)[§] الذي اعتبر نقطة تحول في تاريخ تطور الرأسمالية.

رابعا: طرق معالجة أزمة الكساد الكبير 1929. لم تفعل حكومات البلدان الرأسمالية الكثير لوقف الكساد. ففي الولايات المتحدة الأمريكية وخلال الفترة (1929-1933) كان الرئيس الأمريكي (Herbert Hoover)* يعتقد أن السوق الحرة من شأنها أن تصحح نفسها، وأعرب عن قلقه حيال قيام الحكومة بالتدخل عن طريق تقديم المساعدات المالية، فحسب رأيه سيجعل ذلك الناس يريدون التوقف عن العمل.

ونتيجة للأوضاع الاقتصادية السيئة الناتجة عن هذه الأزمة ضعفت الثقة في الرأسمالية غير المقيدة، وخسر (Herbert Hoover) الانتخابات، حيث صوت الأمريكيون لصالح (** Franklin Roosevelt) الذي وعد بأنه سينهي الكساد. تولى (Franklin Roosevelt) منصبه عام 1933، وأطلق برنامج العهد الجديد أو خطة التحرك

§ الفكر الكينزي نسبة للمفكر الاقتصادي John M. Keynes ولد عام 1883 في كامبردج. بدأ بتدريس الاقتصاد في جامعة كامبردج اعتمادا على كتاب (Alfred Marshall) في مبادئ النظرية الكلاسيكية، وهذا يعني أن (Keynes) بدأ حياته العملية العلمية كلاسيكيا حيث تأثر كثيرا بتعاليم أستاذه (Marshall) وقام بتدريس النظرية الكلاسيكية، كما طغت على كتاباته الأولى مبادئ هذه النظرية. لكن معاشية (Keynes) لأزمة الكساد الكبير (1929-1933) كانت من أهم العوامل التي أثرت في تغيير فكره وتشكيل وعيه الجديد.[§] وقد ضمن أفكاره الجديدة في كتابه الشهير "النظرية العامة في التشغيل والفائدة والنقود" الذي صدر عام 1936 وقد أثر هذا الكتاب تأثيرا كبيرا في الفكر الاقتصادي واعتبر بمثابة ثورة في الفكر الاقتصادي الرأسمالي.

* Herbert Hoover (1874-1964): شغل منصب الرئيس الحادي والثلاثين للو.م.أ خلال الفترة (1929-1933).

** Franklin Roosevelt (1882-1945): الرئيس الثاني والثلاثين للو.م.أ خلال الفترة (1933-1945).

الجديد المعروفة بـ (The New Deal) لتحقيق الاستقرار في النظام المالي الأمريكي، وتوفير الوظائف للعاطلين عن العمل، ورفع الاسعار وتدفع عجلة الانتاج الزراعي والصناعي من جديد.

1- إصلاح النظام المالي الأمريكي: كانت البداية بإصدار قانون طوارئ البنوك في 9 مارس 1933 والذي يقضي بغلق جميع البنوك، مع إمكانية إعادة فتحها بمجرد أن يجد الفاحصون أنها آمنة ماليا. وبالفعل في 13 مارس بدأت عملية فتح البنوك، وفي نهاية المطاف سمح بفتح نصف البنوك في البلاد دون تأهيل، وتم إعادة فتح بعضها بعد تأهيلها وإعادة تنظيمها، بينما تم غلق حوالي 1000 بنك. كما نص القانون على تخفيض قيمة الدولار الأمريكي مقابل الذهب، ولكن في أبريل من نفس العام أصدر الرئيس الأمريكي قرار يمنع الأمريكيين الاحتفاظ بالذهب وطالبهم بتحويل الذهب إلى الاحتياطي الفدرالي مقابل الدولار وبذلك خرجت الولايات المتحدة الأمريكية من قاعدة الذهب.

وعلى مدى فترة سبع سنوات أعادت الولايات المتحدة الأمريكية صياغة تنظيم هيكل السوق في مجالات الصيرفة والأوراق المالية، والنفقات المصرفية، وإدارة الرهون العقارية والأصول، وذلك من خلال إصدار قوانين جديدة تنظم النظام المالي الأمريكي، لعل أهمها: **قانون (Glass-Steagall)، 1933:** فصل الصيرفة التجارية التي تتألف في الأساس من أنشطة الإقراض وقبول الودائع، عن الصيرفة الاستثمارية التي يزاؤها السماسرة ووسطاء الأوراق المالية مثل ضمان الاكتتاب والمتاجرة والاستثمار في أسهم وسندات الشركات. وبموجب هذا القانون "أي بنك يقبل الودائع تقيد أنشطته في مجال تقديم القروض، بحيث لا يمكنه أن يستخدم نقود المودعين للمضاربة في أسواق الأسهم أو السلع".

كما أنشأ هذا القانون برنامجاً للتأمين على الودائع، حيث تم بموجبه إنشاء شركة تأمين الودائع الفيدرالية التي تضمن للمودعين عدم خسارة نقودهم إذا ما أفلس البنوك التي يتعاملون معها. كما تم إصدار قوانين عديدة تنظم سوق الأوراق المالية.

2- مكافحة البطالة: كان من ضمن أولويات خطة العهد الجديد محاربة البطالة، وقد تم اتخاذ العديد من الإجراءات في هذا المجال يمكن تلخيصها فيما يلي:

- **برنامج الرعاية الاجتماعية للمدنيين (فيلق رعاية المدنيين):** في 31 مارس 1933، أقر الكونغرس الأمريكي هذا البرنامج بهدف توظيف الشباب الذين تتراوح أعمارهم بين 18 و 35 سنة، وينتمون إلى أسر فقيرة، في غرس الأشجار لمكافحة تآكل التربة، الحفاظ على الغابات، حماية البيئة من التلوث، بشكل عام توظيفهم في أنشطة المنفعة العامة مقابل ثلاثون دولاراً للشهر. وتم إسكان هؤلاء الشباب في معسكرات ريفية تحت إشراف عسكري، وقد شارك في هذا البرنامج حوالي مليوني شاب خلال فترة الثلاثينيات.

- **القانون الفيدرالي للإغاثة الطارئة:** في ماي 1933 أصدر الكونغرس القانون الفيدرالي للإغاثة الطارئة الذي أنشأ الإدارة الفدرالية للإغاثة في حالات الطوارئ، وتم تخصيص 500 مليون دولار لتقديم الإعانات، وخلق المزيد من الوظائف.

- **إدارة الأشغال العامة:** تم تخصيص 3,3 مليار دولار أمريكي أي ما يعادل 5,9 بالمائة من الناتج المحلي الإجمالي لعام 1933 لهذه الإدارة من أجل تصميم وتنفيذ عدد من المشاريع العامة، كبناء المستشفيات، المدارس، الملاعب، المطارات،

إنشاء الطرقات ، الإسكان، والصرف الحي...، وقد كان الهدف منها توظيف أكبر عدد ممكن من العاطلين وبأسرع وقت ممكن للحد من البطالة.

– إدارة الأشغال المدنية: أنشئت في نوفمبر 1933، لتوفير الوظائف في مجال البناء من حفر الحفر ، إصلاح أحواض السفن، إصلاح البنايات...، وقد تم توظيف أربعة مليون أمريكي بحلول جانفي 1934.

3- الإصلاح الفلاحي والصناعي: لقد استهدفت خطة العهد الجديد الرفع السريع للأسعار، وقد تم سن قانونين أساسيين يستهدفان الحد من انخفاض الأسعار هما:

– **قانون التوازن الفلاحي، ماي 1934:** ويتضمن تقليص المساحات المزروعة مقابل تعويضات للمزارعين من أجل خفض الإنتاج، وبالتالي عودة الأسعار إلى الارتفاع، كما ينص على منح إعانات مادية للفلاحين المدينين؛

وبحلول عام 1940، كان ما يقرب من 6 ملايين مزارع يتلقون إعانات بموجب هذا القانون. كما تم تقديم قروض على المحاصيل الفائضة، والتأمين على القمح، ونظام تخزين مخطط لضمان إمدادات غذائية مستقرة. وارتفعت أسعار السلع الزراعية، مما ترك للمزارع شعور بالاستقرار الاقتصادي.

– **قانون الإصلاح الصناعي، جوان 1934 ويقضي بـ:** وضع حد أدنى للأجور؛ خفض ساعات العمل الأسبوعية لتشغيل أكبر عدد من العمال؛ تخفيض الإنتاج؛ تخفيض الرسوم الجمركية على الصادرات؛

4- الإصلاح الاجتماعي: من أهم ما جاء في خطة العهد الجديد في المجال الاجتماعي قانون الضمان الاجتماعي. ففي 14 أوت 1935، وقع الرئيس الأمريكي على هذا القانون و تم إنشاء بموجبه برنامجا لدفع دخل للعمال المتقاعدين (65 عاما أو أكثر) والعاطلين عن العمل وذوي الاحتياجات الخاصة. وقد مول برنامج الضمان الاجتماعي إلى حد كبير من الضرائب المفروضة على دخل العمال. وفي عام 1937 أنشئ الصندوق الاستئماني للضمان الاجتماعي لإدارة الإيرادات المحصلة من هذه الضرائب حتى يمكن إعادة توزيعها كإيرادات للضمان الاجتماعي.

لقد نجحت خطة العهد الجديد في دفع الاقتصاد الأمريكي إلى أوضاع أفضل، فقد بدأ في التعافي في عام 1937، حيث نما الاقتصاد في المتوسط بمعدل 8 بالمائة سنويا من 1933 إلى 1937، و10 بالمائة سنويا من (1938-1941)، في حين انخفضت البطالة بشكل مطرد كذلك، حيث سجلت معدل 14,3 بالمائة في عام 1937 و9,9 بالمائة في عام 1941، كما ارتفعت الأسعار بمعدل 2,9 بالمائة عام 1937 و2,8 بالمائة في عام 1938.

على الرغم من أنه لم يكن هناك تنسيق وتعاون دولي لمواجهة الكساد الكبير، إلا أن جميع البلدان الرأسمالية (الجملة، فرنسا، ألمانيا...) انتهجت أسلوبا واحدا للخروج من الكساد هو التدخل الحكومي في الحياة الاقتصادية من خلال برامج للإنعاش الاقتصادي تقوم على منح الإعانات للتخفيف من آثار البطالة، القيام بمشاريع ضخمة، تخفيض ساعات العمل دون تخفيض الأجور...

يتضح مما سبق، أن أزمة الكساد الكبير (1929-1933) أحدثت تغييرا كبيرا في الأنظمة الاقتصادية الرأسمالية، فقد تحول النظام الاقتصادي الحر إلى الاقتصاد الموجه، وتغير دور الدولة من دولة حارسة إلى دولة متدخلة تُقيم المشاريع وتوفر الوظائف، وتمنح الإعانات للبطالين، وتوجه الزراعة والصناعة، وتراقب القطاع المالي.